

" الجغرافيا السياسية للعالم العربي: مقومات القوة والضعف "

إعداد الباحث:
الياس نمر نصر

تحت إشراف:
الدكتور كميل حبيب

جامعة بيروت العربية

المخلص:

الجغرافيا السياسية هو العلم الذي يهتم بدراسة العلاقة ما بين الإنسان والبيئة التي تحيط به، أي الدراسة الجغرافية للظاهرة السياسية، والعلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية، ودراسة المكان الذي تقوم عليه الدولة، والطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس (موارد بشرية وموارد طبيعية)، وكذلك تتأثر بما يحيط بها من جيران وظروفهم.

دراسة الجغرافيا السياسية للعالم العربي تكتسب أهمية كبرى كونها تساهم في تحديد مكان قوته وضعفه، وأسباب التنافس الإقليمي والدولي للسيطرة عليه. فالدول العربية تطلّ على المضائق المتحكمّة في حركة الملاحة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الوسط شرقاً إلى أوروبا غرباً، وهي مضائق هرمز، باب المندب، وقناة السويس، حيث تشكّل هذه المضائق عاملاً حاسماً مهماً في واقع الجغرافيا السياسية للعالم العربي الذي يتحكم بأهم طرق التجارة العالمية براً وبحراً وجواً، ما يجعل منه أرضاً للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، كما يزخر بثروات طبيعية ومعدنية كبيرة أهمها النفط والغاز وخامات من الذهب والحديد والألمنيوم والنحاس والزنك والفضة ما يجعله عرضة لأطماع الدول الإقليمية والدولية التي تهدف لزعزعة استقرار دوله وتسهيل التدخل في شؤونه للسيطرة على مقدراته وثرواته.

كلمات مفتاحية: الجغرافيا السياسية – البيئة الجغرافية – العوامل السياسية – المضائق الاستراتيجية – الثروات الطبيعية، التنافس الدولي

المقدمة

أولاً: التعريف بالبحث

المساحة الجغرافية للعالم العربي شكّلت عبر التاريخ ساحة للتنافس الإقليمي والدولي حيث استوطنت فيها جيوش لقوى من الشرق والغرب والجوار، وهي رهينة لسياسات وأطماع أجنبية تهدف إلى رسم خرائط جديدة للعالم العربي تخدم مصالحها، وتبرز أهمية هذا البحث في دراسة الجغرافيا السياسية للعالم العربي لتحديد مكان قوته وضعفه في محاولة لكشف مكان الخل الذي تستغلّه الدول الطامحة لزعزعة استقراره واستغلال موارده.

ثانياً: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الجغرافيا السياسية للعالم العربي من النواحي كافة، للكشف عن نقاط القوة والضعف في جغرافيته السياسية والأسباب التي تجعل منه عرضة لجيوبوليتيك الدول الإقليمية والدولية الهادفة للسيطرة على ثرواته، وعن الأسباب التي منعت وتمنع دول العالم العربي، من بناء نظام قوي قادر على التصدي لأطماع الدول الإقليمية والدولية.

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الجغرافيا السياسية للعالم العربي، لدراسة قدرته في التأثير والتأثر بالسياسات الإقليمية والدولية، والكشف عن الأسباب التي أدت إلى جعل العالم العربي عرضة للجيوبوليتيك الإقليمي والدولي المتمثل بالبحث عن المجال الحيوي في خياراته ومقدراته.

رابعاً: إشكالية البحث

تمثل الجغرافيا السياسية للعالم العربي أهمية استراتيجية كبرى على صعيد العلاقات الدولية، هذه الأهمية تؤثر على بلورة الاستراتيجيات الدولية والإقليمية القائمة على الجيوبوليتيك، وسياسة البحث عن المجال الحيوي، والهيمنة والسيطرة. فما هو الواقع الذي تفرضه الجغرافيا السياسية للعالم العربي، والذي يجعل منه بالرغم من المقومات التي يمتلكها، عرضة لأطماع الدول الإقليمية والدولية المتمثلة؟

خامساً: فرضيات الدراسة

ينتج عن الخلل الموجود في الجغرافيا السياسية للعالم العربي فرضيتان:

الفرضية الأولى: أن يبقى العالم العربي عرضة لأطماع الجيوبوليتيك الإقليمي والدولي.

الفرضية الثانية: إمكانية ولادة نظام عربي قوي قادر على الاستفادة من نقاط القوة التي تمنحها إياه الجغرافيا السياسية للعالم العربي، لتكوين قوة رادعة تستطيع التصدي ومنع تنفيذ المخططات التوسعية الإقليمية أو الدولية.

خامساً: المنهج المتبع

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي ونهدف من خلاله إلى دراسة المسرح السياسي للعالم العربي (الموقع الجغرافي، والمساحة، الشكل، ونواة الدولة وقلبها، والأقسام السياسية فيها، والشكل الداخلي، وصف السلاسل واللغة، والدين، والأجناس، والأحزاب السياسية وميولها والتمثيل النيابي، والحقوق المدنية)، وإلى دراسة العناصر الخارجية، ووصف الحدود السياسية للعالم العربي وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام، وكذلك وصف للمجتمع البشري بتركيباته المتعددة، وأثر كل هذه العناصر في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للعالم العربي (عبد السلام، 2021، صفحة 108).

ومن خلال الاعتماد على هذا المنهج سنحاول الإجابة على عدة تساؤلات منها:

يمكن للعالم العربي أن يحافظ على كيانه ومكوناته في ظل التنافس الدولي القائم على جيوبوليتيك السيطرة؟

وهل إمكانية ولادة نظام أو منظمة عربية في المستقبل تضم معظم مكونات العالم العربي جميعاً، تكون مهمتها الأساسية، التصدي للجيوبوليتيك الإقليمي والدولي، اللذين ينهشان بكيانه.

ولمعالجة إشكالية هذا البحث قسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والبشرية للعالم العربي

المطلب الثاني: مقومات القوة والضعف في الجغرافيا السياسية للعالم العربي.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والبشرية للعالم العربي

يمتدّ الوطن العربي في بقعة بين غرب آسيا وشمال أفريقيا من خليج البصرة شرقاً إلى ساحل المحيط الأطلسي، ومن جبال طوروس شمالاً إلى حدود المنطقة الاستوائية جنوباً، بمساحة تزيد على أربعة عشر مليون كيلو متراً مربعاً، أي ما يعادل ١/٦ من محيط الكرة الأرضية. ويقع أكثر من ثلاثة أرباع هذه المساحة في أفريقيا والباقي في آسيا. يتألف العالم العربي من ٢٢ وحدة سياسية انضمت تباعاً إلى جامعة الدول العربية التي تأسست في عام ١٩٤٥ في الإسكندرية. وقد وقّع على ميثاقها في تلك الفترة كل من مصر ولبنان والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا والمملكة العربية السعودية واليمن وانضمت إليها فيما بعد باقي الدول العربية تباعاً. يعود المجتمع العربي بجذوره التاريخية إلى أصول مشتركة تتمثل في مقومات المجتمع الأساسية وهي: بقعة الأرض (Territory) الشعب أو السكان (population) واللغة والثقافة المشتركة (Culture)، الدين (Religion) (حلاق، حسن، 2013، ص 207).

لذلك حرص الغرب منذ عام ١٩٠٧ في مؤتمر "كامبل بانرمان" على التخطيط لتقسيم العالم العربي حيث تم زرع دولة الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨، وشنّ حرب الخليج الثانية والثالثة اللتين أدتا إلى استقدام قوات أجنبية وتمركزها في مختلف مناطق العالم العربي (الأسمر، خالد أحمد، 2019، صفحة 97-100).

لذلك سنعمد في هذا المطلب من خلال منهج تحليل القوة إلى دراسة عناصر الجغرافيا السياسية للعالم العربي بمفهومها الواسع الذي يشمل، المكان والإنسان وأوجه التفاعل بينهما، ويتضمن تحليل الموقع بكافة مظاهره وعناصر البنية الطبيعية والموارد المتاحة المادية والمعنوية والسكان ووسائل الحركة والاتصال والتنظيمات الإدارية والسياسية للعلاقات الداخلية والخارجية للدولة من خلال حصر العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة المتمثلة في البيئة الطبيعية، والمواد الخام سواء كانت مصنعة أم نضف مصنعة أم في شكل خام، والسكان من حيث الكم والكيف والعقيدة، والحركة ممثلة في وسائل النقل المختلفة واتجاهات سيرها لنقل السلع والناس والأفكار، والهيكل الأساسي من حيث أهدافه وأشكاله، وذلك بتحليل الآثار التي تتجم عن التنظيمات السياسية الداخلية للدولة. ويهدف تحليل هذه العناصر إلى الوقوف على مدى مساهمة كل منها في قوة الدولة (سعودي، عبد الغني، 1976، صفحة 160).

الفرع الأول: المقومات الطبيعية للعالم العربي

الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الدولة ككيان مستقل وذات سيادة وتفرض سلطتها على أرض معينة يستوطنها شعب معين، تتحدد صفاته وفقاً للبيئة الطبيعية التي ينمو فيها ويتكون. وبذلك فإن مهمة الجغرافيا السياسية، هي دراسة الدولة ككائن عضوي نشأ عن تجمع إنساني معين على سطح جزء من الأرض. وتشمل الأسس الطبيعية للدولة عدة عناصر هامة على رأسها، الموقع والحجم والشكل، إلى جانب المناخ والتضاريس والتربة، والجغرافيا الحيوية كمصادر المياه والحياة النباتية والطبيعية، وأخيراً مكونات الموارد المعدنية. وتتشارك هذه العناصر لتعطي للإنسان حدوداً يمارس من خلالها أنشطته الاقتصادية. (سعودي، عبد الغني، 1967، صفحة 160). وتشمل دراسة المكونات الطبيعية للدولة:

أولاً: الموقع: يمتد الوطن العربي بين قارتي أفريقيا وآسيا، فهو يشغل الجزء الشمالي من قارة أفريقيا المطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والهندي، بينما يشغل قسمه الآسيوي الجزء الجنوبي الغربي من القارة. الوطن العربي يتوسط العالم القديم فهو يربط بين قارات العالم الثلاث (آسيا وأفريقية وأوروبا) أن هذا الموقع قد جعل من أرض العالم العربي معبراً أرضياً بين أقطار الشرق الأقصى وبقية الاقطار الآسيوية وبين أقطار البحر المتوسط، كما ويتم اتصال أقطار غرب أفريقيا ووسطها مع أقطار البحر المتوسط والاقطار الأوروبية الأخرى عن طريق شمال أفريقيا. أن موقع الوطن العربي هذا عند ملتقى القارات الثلاث وعند مفترق الطرق، قد ساعد على ازدهار الحضارات فوق أرضه في سهول الرافدين وارض وادي النيل وارض اليمن، ومنه أخذت الحضارات تنتشر شرقاً وغرباً (عبد السلام، محمد، 2021، ص 222)

تشمل دراسة الموقع النقاط الآتية:

- أ- **الموقع الفلكي:** يقع العالم العربي بمعظمه ما بين خطي عرض 2 جنوباً و37,5 شمال خط الاستواء، وما بين خطي الطول 17 غربي غرينيتش والخط 60 شرقي غرينيتش، ما عدا دولة جزر القمر التي تقع على خط عرض 12 جنوب خط الاستواء وخط الطول 42,5 شرقي غرينيتش. يمتد العالم العربي فوق قسم من اليابسة في قارتي آسيا وأفريقيا، ما بين المحيط الأطلسي في الغرب والخليج العربي في الشرق بطول حوالي 6 آلاف كلم، ومن حدود تركيا شمالاً وحتى جنوب السودان وسط أفريقيا جنوباً بعرض حوالي 4 آلاف كلم (سعودي، عبد الغني، صفحة 160).
- ب- **الحجم والمساحة:** تبلغ مساحة العالم العربي حوالي 14 مليون كل م². وهو ثاني كيان جغرافي سياسي يضم مجموعة بشرية متجانسة بعد روسيا الاتحادية (17 مليون كل م²). تبلغ مساحة القسم الأفريقي من العالم العربي أكثر من 10 ملايين كلم² أي حوالي 72% من مساحته الإجمالية، أما القسم الآسيوي فمساحته حوالي 4 ملايين كلم² أي حوالي 28% منه. تشكل الصحراء القسم الأكبر من مساحة العالم العربي وبخاصة في دول شمال أفريقيا وشمال السودان والجزيرة العربية والعراق (حوالي 90%). أما السهول فتشكل حوالي 6% من مساحته وبخاصة في الدول المطلة على البحر المتوسط. وتشغل الجبال (فوق 2000 متر) قسماً مهماً من دول شمال أفريقيا وغربي آسيا كبلاد المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس والسودان) وبلاد الشام (سوريا ولبنان وشرق العراق) وجنوب شبه الجزيرة العربية (السعودية واليمن).
- ج- **البنية الجيولوجية:** ينتمي الجزء الأكبر من أراضي الوطن العربي إلى صخور الزمن الأركيما قبل الكامبري. تمتد هذه الصخور في شكل كتلة صلبة قديمة صخورها نارية في الجزء الآسيوي من الوطن العربي (في شبه الجزيرة العربية وبلاد

الشام)، وأيضاً في الشق الإفريقي من الوطن العربي عدا منطقة جبال أطلس في المغرب العربي، والأجزاء الشمالية من مصر وليبيا، وهي الأجزاء التي كان يغمرها بحر تيتس الذي كان أكثر اتساعاً من البحر المتوسط الحالي. تتكوّن هذه الكتلة من الصخور البلورية النارية والمتحولة مثل الغرانيت والنيس والشست والكوارتزيت.

- د- **التضاريس:** تغطي الصحراء معظم مساحة الوطن العربي وأكبرها الصحراء الإفريقية الكبرى وصحراء شبه الجزيرة العربية. تشكل الهضاب أكثر التضاريس انتشاراً. بينما لا تمثل السهول سوى 6% من المساحة الكلية وهي إما ساحلية أو فيضية. أما السلاسل الجبلية فهي تمتد في نطاق ضيق مثل سلسلتَي أطلس وجبال الهقار في المغرب العربي، وسلسلة الجبال الساحلية في بلاد الشام وسلسلة جبال الحجاز واليمن على امتداد ساحل البحر الأحمر (عبد السلام، محمد، صفحة 221).

ثانياً: المضائق والممرات المائية: يشرف الوطن العربي على مسطحات مائية هامة (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، المحيط الأطلسي، المحيط الهندي)، سهلت له الاتصالات الخارجية سواء كانت لأغراض تجارية أم حضارية أم اجتماعية، ولهذا السبب لم يكن الوطن العربي معزولاً يوماً. يتميز الوطن العربي من الناحية التجارية والجيوبوليتيكية بأنه مطلّ على أربعة مضائق بحرية لها أهمية ثلاثة منها طبيعية (باب المندب، هرمز، باب السلام) والرابع اصطناعي وهو قناة السويس.

- 1- **الخليج العربي:** هو ذراع مائية لبحر العرب يمتد من خليج عمان جنوباً حتى شطّ العرب شمالاً بطول 965 كلم. تبلغ مساحة الخليج العربي نحو 233,100 كلم²، ويتراوح عرضه بين حدّ أقصى حوالي 370 كلم إلى حدّ أدنى 55 كلم في مضيق باب السلام. والخليج العربي ضحل لا يتجاوز عمقه 90 متراً إلا في بعض الأماكن. يمتدّ هذا الخليج من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي من الوطن العربي، ويتصل من الجنوب الشرقي بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز (سعودي، عبد الغني، صفحة 162).

- 2- **مضيق باب السلام:** يعتبر أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن. يفصل المضيق ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. تطلّ عليه إيران من الشمال والشمال الشرقي وسلطنة عمان من الجنوب والجنوب الغربي. ويتراوح اتساعه نحو 10 كلم في حين يبلغ عمقه 100 متر ما سمح بعبور ناقلات البترول العملاقة القادمة من الخليج العربي إلى الأسواق العالمية (عبد السلام، محمد، صفحة 223).

- 3- **مضيق باب المندب:** هو ممرّ مائي يصل البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب، وتشرف عليه اليمن وجيبوتي. تقسم جزيرة بريم والتي تعرف باسم أميون المضيق إلى ممرّين: الشرقي ويعرف باسم باب الإسكندر وهو الأصغر والأقل أهمية من الناحية الملاحية، أما الغربي فيعتبر الممر الأكثر أهمية من الناحية الملاحية.

- 4- **قناة السويس:** هي ممرّ مائي اصطناعي بطول 193 كم بين بورسعيد على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر. وتقسّم القناة إلى قسمين، شمال وجنوب البحيرات المرة. تسمح القناة بعبور السفن القادمة من دول المتوسط وأوروبا وأمريكا والوصول إلى آسيا مباشرة دون سلوك طريق رأس الرجاء الصالح. ما يميز هذه القناة مرورها بالكامل داخل الأراضي المصرية، فهي بذلك تمثل دخلاً هاماً من مصادر الدخل القومي في مصر، وذلك من خلال الرسوم المفروضة على السفن وناقلات البترول والغواصات وغيرها.

- 5- مضيق تيران هو ممر مائي عرضه 4,50 كم بين شبه جزيرة سيناء وشبه جزيرة العرب، ويفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر. وتوجد جزيرتان في الممر المائي وهما تيران وصنافير المصريتان.
- 6- مضيق جبل طارق: يقع هذا المضيق بين شبه جزيرة إيبيريا شمالاً وشمال أفريقيا جنوباً، ويصل بين مياه البحر الأبيض المتوسط ومياه المحيط الأطلسي. ويعتبر بوابة البحر المتوسط الغربية التي تفتح على المحيط الأطلس، وتشرف عليه المغرب وإسبانيا وبريطانيا (سعودي، عبد الغني، ص163).

ثالثاً: المناخ والبيئة: يتنوع المناخ بالوطن العربي والذي أدى بدوره إلى تنوع نباتي وانعكس على موارده الاقتصادية وبخاصة الزراعة، حيث يجمع الوطن العربي بين حاصلات المناطق المدارية والاستوائية وحاصلات المناطق المعتدلة. بالإضافة إلى بعض المحاصيل المميزة للمناخ الصحراوي والذي يسود معظم أراضي الوطن العربي. يتأثر المناخ بالموقع الفلكي حيث يمكن تمييز الأقاليم التالية:

- 1- **المناخ الصحراوي:** يحتل نسبة 80% من المساحة الإجمالية، ويشمل كل مساحة شبه الجزيرة العربية والعراق ومصر، وشمال السودان بالإضافة إلى الصحراء الكبرى التي تغطي معظم مساحة المغرب العربي.
- 2- **المناخ المتوسطي:** يسود السواحل المطلّة والمناطق القريبة من البحر الأبيض المتوسط وبلاد الشام وشمال الجزائر، تونس والمغرب.
- 3- **الإقليم الاستوائي:** يسود الصومال.
- 4- **الإقليم المداري:** جيبوتي، اليمن، جزر القمر وجنوب غرب السعودية وبعض مناطق سلطنة عمان (عبد السلام، محمد، ص 222-223).

أما البيئة في الوطن العربي تنقسم إلى ثلاث أقسام وهي:

- 1- **البيئة الصحراوية:** تتميز ببساطة وقلة أمطارها وحرارتها المرتفعة وتندني نسبة الرطوبة فيها، وتقع البيئة الصحراوية بين البيئة المتوسطية في الشمال والبيئة المدارية الرطبة في الجنوب، وتنتشر هذه البيئة في معظم مناطق الوطن العربي، وينقسم المناخ الصحراوي إلى ثلاثة أقسام:
- أ- **المنطقة شبه صحراوية:** وتقع هذه المنطقة في أطراف البيئة الصحراوية الشمالية والجنوبية وكمية الأمطار فيها لا تتعدى 300 ملم في السنة، وهذه الكمية لا تسمح بالزراعة التي يتم ربيها عن طريق الأمطار.
- ب- **المنطقة الصحراوية:** تقع هذه المنطقة حول منطقة القحط وتتميز بقلّة أمطارها بحيث لا تتجاوز كمية الأمطار 100 ملم في السنة وتتميز هذه الأمطار بمفاجئتها وهي غير منتظمة.
- ج- **منطقة القحط:** وتقع هذه المنطقة في وسط المناخ الصحراوي وتتميز بندرة أمطارها وقد لا تتساقط الأمطار لمدة سنوات، وتبلغ كمية الأمطار 10 ملم. وقد أدت قلّة الأمطار في البيئة الصحراوية إلى الجفاف الشديد وقلّة الغطاء النباتي، تنتشر بعض الأشجار والأعشاب في المنطقة شبه صحراوية، وفي المنطقة الصحراوية يقتصر النمو النباتي على الأعشاب الشوكية وبعض الشجيرات التي تنتشر على طول الأودية الصحراوية الجافة، وينعدم النبات الطبيعي في منطقة القحط.

ويعتمد السكان الذين يعيشون في الريف في ريّ زراعتهم وسقي مواشيم على مياه السيول (الزوكة، محمد خليل، 2018، صفحة 376-377).

2- البيئة المدارية: تقع البيئة المدارية الرطبة جنوب البيئة الصحراوية، وتتميز بصيفها الممطر، وشتاؤها الجاف وارتفاع درجة الحرارة فيها معظم أيام السنة. وفي شمال البيئة المدارية الرطبة لا تتجاوز كمية الأمطار فيها 250 ملم، والأشهر الممطرة فيها هما شهران فقط، أما في جنوبها فتصل كمية الأمطار إلى 1000 ملم، ويوم فصل الأمطار طول السنة، وفي وسطها تصل كمية الأمطار إلى 600 ملم، والأشهر الممطرة فيها 8 أشهر. وتعتبر مناطق البيئة المدارية الرطبة من أغنى مناطق الوطن العربي بالمياه السطحية وتتميز هذه المناطق بوجود الكثير من الأنهار الدائمة الجريان، وعلى الرغم من وجود المياه الدائمة الجريان، فما تزال المشاريع المائية الزراعية محدودة جداً، ومعظم هذه النشاطات تتركز عند مصبات هذه الأنهار وعند ضفافها (علوش، داني، 1986، صفحة 53-58)

3- البيئة المتوسطية: يعمّ إقليم مناخ المتوسطي المناطق المحاذية لسواحل البحر المتوسط في الوطن العربي، وتظهر خصائص هذا الإقليم بوضوح في المناطق المحاذية لسواحل سوريا ولبنان وفلسطين والمناطق الجبلية في الأردن والسواحل الشمالية لمصر وليبيا وخاصة منطقة الجبل الأخضر وتونس وشمال الجزائر وشمال المغرب ويتميز مناخ البحر المتوسط بحرارته المعتدلة نسبياً ويتميز مناخ هذا الإقليم بمدى حراري يومي وفصلي وسنوي يراوح بين 16-18 درجة مئوية.

رابعاً: المصادر الطبيعية والتعدين

1- الموارد الطبيعية: يزخر الوطن العربي بثروات طبيعية ومعدنية كبيرة أهمها النفط والغاز للذان يشكّلان المورد الأساسي للعملة الصعبة لدى أقطار الخليج والعراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن. توجد في الوطن العربي خامات من الذهب والحديد والألمونيوم والنحاس والزنك والفضة. ويعدّ السودان الأول في إنتاج الذهب عربياً، ويحتل المرتبة الثالثة بين الدول الإفريقية بعد جنوب أفريقيا وغانا. ومن بين الأقطار العربية الأخرى المنتجة للذهب السعودية.

فيما يتعلق بالثروات المعدنية، لا يختزن العالم العربي كميات كبيرة من المعادن الثمينة أو المهمة في الصناعات الحديثة (خام الحديد، الذهب، الفضة، البلاتين، النحاس، اليورانيوم والفحم الحجري وسواها)، وإن تميزت بعض الدول العربية في إنتاج مادة «الزئبق» (mercure) كالجزائر، أو الرصاص والفوسفات كالمغرب، أو الكتان والقطن كمصر، والزيتون كتونس، فإن ذلك غير كافٍ لاعتباره غنياً بالموارد وبخاصة وأن طبيعة أرضه صحراوية تصعب فيها الحياة.

أما الزراعة فهي تقتصر إلى مصدر أساسي للإنتاج وهو المياه. فالعالم العربي يعتبر فقيراً بالمياه، لأن موارده لا تكاد تكفي سكانه الذين يتزايدون عاماً بعد آخر، ولوجود اختلال حاد ما بين الموارد المائية وعدد السكان فيه. كذلك تعتمد بعض دوله على مصادر المياه والأنهار من خارج حدودها كمصر والسودان والعراق وسوريا وفلسطين والأردن، وهذا ما شكّل ويشكّل عنصراً مؤثراً على أمن هذه الدول المائي والغذائي والصناعي والاستراتيجي، ما أدى إلى أزمات سياسية واقتصادية صعبة. وعلى هذا الأساس قد يشهد العالم العربي في المستقبل القريب صراعاً مائياً يمكن أن يتخذ طابعاً عنيفاً إذا لم تتم عملية ترتيب تقوم على مبادئ القانون الدولي المتعلقة

بتوزيع حصص مياه الأنهار الدولية وفقاً لمفهوم العدل والإنصاف. وقد تستغل قوى أخرى هذا الخلل وتستعمله كسلاح استراتيجي للتأثير على هذه الدول أو ابتزازها سياسياً واقتصادياً وبخاصة دول حوضي النيل والفرات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

أما لناحية النفط والغاز الطبيعي، فنجد أن ما حرّمته الطبيعة للعالم العربي من موارد ضرورية ومهمة لتطور اقتصاده وتنميته كالمياه، عوضته بما منحته إياه من ثروات خيالية من النفط والغاز الطبيعي، ما جعله أغنى بقاع الأرض بهاتين المادتين الضروريتين للاقتصاد العالمي والحياة البشرية المعاصرة (حوالي 60% من الإحتياط العالمي). وهذا ما جعل المنطقة عامل جذب للدول المتقدمة والكبرى، وحول العالم العربي إلى مركز استراتيجي وحيوي لمعظم دول العالم، الأمر الذي فاقم أزماته الداخلية وأضفى على أي حدث فيه بعداً عالمياً تستغلّه هذه الدول بما ينسجم مع مصالحها، فكانت المخطط والمنفذ لكثير من الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية منذ مطلع القرن العشرين وحتى اليوم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

خامساً: المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة

بالاستناد إلى الكشوفات المعدنية والأبحاث الزراعية والصناعية، يعتبر العالم العربي من أهم المناطق التي تحتوي على كميات كبيرة من البترول والغاز، وهي مهمة من حيث الانتاج والاحتياط والتصدير، أضف إلى ذلك أن موقع الوطن العربي الاستراتيجي، يتميز بأنه يشرف على البحار والخلجان المهمة. وهو بذلك يعتبر من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، وهذا ما جعله ساحة للحروب والغزوات من قبل الدول سواء قبل الإسلام أو ما بعد الإسلام إلى ما يومنا هذا (الزوكة، محمد، صفحة 367-370).

واستناداً إلى ذلك نرى أن توافر هذه المواد يؤثر إيجاباً على القطاعات الآتية:

1- الاقتصاد: ليس كلّ البلاد العربية مزدهرة اقتصادياً، ويعدّ اقتصاد المملكة العربية السعودية الأعلى عربياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي وفي المركز الحادي عشر آسيوياً. ويجري العمل على تفعيل الاقتصاد العربي وتطويره عبر تدعيم الربط

البحري العربي من خلال قيام الدول العربية بتحديد موانئها الرئيسية وتطويرها ليتوافر فيها عوامل الأمن والسلامة والمعايير الدولية المعمول بها. وبمشروع ربط شبكات الإنترنت العربية ومخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية التي

يتولّاها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويوجد مشاريع قيد الإعداد للربط الكهربائي العربي بدعم من صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية للمساهمة في تهيئة الشبكات الكهربائية الداخلية لبعض الدول العربية الأقل نمواً.

بشأن الاتحاد الجمركي العربي يسعى العرب لاستكمال توحيد جداول التصنيفات للتعرفة الجمركية للدول العربية ولكن هذه المشاريع توقفت بسبب الأحداث الأمنية التي بدأت عام 2011 في مختلف بلاد العالم العربي (السوداني، محمد، 2018، صفحة 24)

2- الصناعة: يوجد تنوع في الإنتاج الصناعي للعالم العربي ومن أبرز الصناعات العربية المعادن، اللحوم والبيض، المواد

الغذائية، مواد البناء، البتروكيماويات، النسيج، منتجات كهربائية وإلكترونية أخرى بسبب غنى العالم العربي بالموارد وامتلاكه كميات هائلة من النفط ويعد المشروع القطري الجزائري للحديد والصلب الأكبر على المستوى العربي وسينتج المصنع في مرحلة أولى 2,5 مليون طن من الفولاذ الطويل وهو إنتاج مرشح للارتفاع إلى خمسة ملايين طن في مرحلة ثانية بإنتاج الفولاذ المصنّف وأنواع الفولاذ الخاصة المستخدمة في صناعة السكك الحديدية، وتسعى مصر مع السودان لإقامة مشروع

استثماري مشترك في السودان لإنتاج وتصنيع وتصدير اللحوم الحمراء. كما يشتهر العالم العربي في مجالات صناعة المواد الغذائية ومواد البناء والخزف والزجاج والصناعات الكيماوية (عزالدين، نجلاء، 1953، صفحة 40).

3- الزراعة: تبلغ المساحات الزراعية المروية في العالم العربي حوالي (13.8 مليون هكتار) وتشكل ما نسبته (24.3 %) و(19.3 %) من إجمالي المساحات المزروعة ومساحات الحيازات الزراعية. وتعتمد بعض الدول على الزراعة المروية كلياً، بينما تتفاوت نسب الزراعة المروية في الدول العربية الأخرى وتتراوح بين (94.1 %) و(5 %)، حيث تتصدر الإمارات العربية المتحدة هذه القائمة، بينما تعتبر جيبوتي من أضعف الدول العربية من حيث المساحات الزراعية المروية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

تنتشر الأراضي الزراعية في الوطن العربي حول الأنهار الداخلية الكبرى كانيل والفرات ودجلة وأنهار بلاد المغرب العربي وبلاد الشام، وفي المناطق الساحلية المتوسطية والأطلسية، دول الهلال الخصيب وأراضي السودان. إلا أن الزراعة لم تصل إلى حد الوفرة لاحتياجات السكان. والزراعة تساهم بنحو 13 % من الإنتاج المحلي للعالم العربي، تتوزع المساحة المحصولية على محاصيل عديدة تشكل مجموعة الحبوب حوالي (50.5 %) منها وتليها البذور الزيتية بحوالي (11.8 %)، أما مجموعة المحاصيل السكرية فتشكل ما نسبته (0.7 %)، من أهم المحاصيل:

الحبوب القمح، الأرز، الشعير، الذرة الرفيعة، الذرة الشامية، والأشجار المثمرة، العنب، التمر والتفاح، الخوخ والمشمش إضافة إلى المحاصيل الزراعية الصناعية: كالقطن وسكر والزيتون والأرز وقصب السكر. ومؤخراً حققت مصر إنتاجية عالية من القمح تعادل أكثر من ضعفي متوسط الإنتاجية على المستوى العربي، الأمر الذي انعكس إيجابياً على الإنتاج المصري من القمح بحيث بلغ نحو ثلث الإنتاج العربي (الزوكة، محمد خليل، 2018، صفحة 367-370).

نستنتج مما تقدم بأن الجغرافيا السياسية للعالم العربي أكسبه أهمية استراتيجية كبيرة خاصة وأنه يتوسط نصف الكرة الشمالي ويشرف على أهم طرق الملاحة العالمية والإشراف على المضائق والممرات المائية، بالإضافة إلى غناه بمواد الطاقة وتنوع موارده الأمر الذي جعل القوى العظمى للعالم تتخوف من ظهوره كقوة كبيرة عالمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

الفرع الثاني: المقومات البشرية للعالم العربي

علم الجغرافيا السياسية يتضمن أيضاً دراسة المقومات البشرية بمفهومها الواسع الذي يشمل السكان من حيث الكم والكيف والعقيدة، والحركة ممثلة في وسائل النقل المختلفة واتجاهات سيرها لنقل السلع والناس والأفكار، والهيكل الأساسي من حيث أهدافه وأشكاله، وذلك بتحليل الآثار التي تنجم عن التنظيمات السياسية الداخلية للدولة. ويهدف تحليل هذه العناصر إلى الوقوف على مدى مساهمة كل منها في قوة الدولة (السوداني، محمد، 2018).

واستناداً لذلك سنقوم بدراسة المقومات البشرية للعالم العربي على الشكل الآتي:

أولاً: السكّان:

يقدّر عدد سكّان العالم العربيّ بـ 450 مليوناً نسمة تقريباً. وتكشف الدراسات بأنّ العرب يتزايدون سنوياً بمعدل 3% بزيادة معدلها 10 ملايين كلّ عام. وسبب هذه الزيادة السكّانية يعود إلى تحسّن الطبابة والمعيشة، وانخفاض نسبة الوفيات عند الأطفال. وبذلك يشكّل العالم العربيّ ثالث أكبر مجموعة بشرية في العالم بعد الصين والهند. هذه المجموعة تقيم فوق ثاني أكبر مساحة في العالم بعد روسيا إضافة إلى عشرات من الملايين من العرب الذين يعيشون خارج العالم العربيّ وفي كل القارات الأخرى تقريباً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

العالم العربيّ يعتبر مركزاً دينياً هاماً ومتحفاً فريداً للعالم والذي يدل على عراقة الحضارة العربية بسبب انتشار الأماكن الدينية والتاريخية ما يجعله يستقطب الكثير من المهتمين لزيارة الأماكن المقدسة والمعالم السياحية ودراسة الآثار، وهذا يساعد على ازدهار الحركة التجارية وتسويق الصناعات التقليدية، والذي يجعل من تلك المنطقة محط أنظار العالم (شحادة مأمون، 2011).

هذا ما يبرّر تعرض العالم العربيّ للحروب والاحتلال من قبل القوى الإقليمية والدولية التي زرعت الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، لقطع التواصل السياسي والجغرافي بين جناحي الوطن العربيّ، وذلك في ضوء ما تتبناه العقيدة العسكرية الغربية والدول الإقليمية المحيطة بالعالم العربيّ، لكي يظلّ تحت سيطرتهم للتحكم بمصيره (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

تجدر الإشارة إلى وجود دول عربية لا تعتبر اللغة العربية لغتها الوطنية أو اللغة الأم مثل [الصومال](#) و [جيبوتي](#) و [جزر القمر](#)، في المقابل، توجد نسب متباينة وأصلية من العرب (أو الناطقين بالعربية) في دول مجاورة للوطن العربيّ ولكنها غير منضمة لجامعة الدول العربية مثل [إقليم الأهواز عرستان](#) في إيران و [تركيا](#) و [أريتريا](#) و [تشاد](#) و [مالي](#) (عزالدين، نجلاء، صفحة 41).

يتوزع السكّان في الوطن العربيّ في ثلاث مناطق هي:

- 1- **السهول:** يفضل السكّان العيش في السهول بأنواعها الفيضية والساحلية، ومن أمثلة [السهول الفيضية](#) سهول [وادي النيل](#) و [دجلة والفرات](#)، ومن أمثلة السهول الساحلية سهول البحر المتوسط و [تهامة](#) و [سهول الخليج العربيّ](#) و [سهول الأطلسي في المغرب العربيّ](#).
- 2- **الجبال:** تتّصف المناطق الجبلية في الوطن العربيّ بشكل عام بقلة سكّانها، غير أن هناك بعض الجبال التي تملك عوامل جذب للسكّان للعيش فيها، مثل اعتدال المناخ وسقوط الأمطار، ومن أمثلة هذه الجبال [جبال اليم](#) و [جبال سوريا](#) و [لبنان](#) و [جبال الريف](#).
- 3- **الصحاري:** يندر فيها السكّان ويتوزعون في الصحاري ضمن ثلاث مناطق هي:

- الواحات: وهي مناطق منخفضة في الصحراء تتوافر فيها [مياه جوفية](#)، مثل واحة [سيوة](#) و [تدمر](#).
- مناطق استخراج النفط والغاز الطبيعيّ، مثل [حاسي مسعود](#).
- مناطق تم اكتشاف مخزونات [مياه جوفية](#) فيه.

ونظراً لعدة أسباب بيئية وسياسية واجتماعية واقتصادية، يلجأ العرب إلى الهجرة. تنقسم الهجرة في الوطن العربي إلى نوعين هما:

- **هجرة داخلية بينية:** وتعني هجرة سكان الريف إلى العواصم والمدن الكبرى، كالهجرة إلى دول [مجلس التعاون الخليجي](#)
 - **هجرة خارجية:** وتعني الهجرة إلى دول أخرى بحثاً عن ظروف معيشية أفضل كالهجرة إلى الغرب نحو أوروبا و**أمريكا**. بفعل النشاط التجاري والتأثير الاقتصادي في القرون الوسطى، هاجرت أعداد من العرب إلى بلدان ومناطق بعيدة مثل [زنجبار](#) و**إندونيسيا** و**ماليزيا**. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين هاجرت أعداد كبيرة من العرب (وخصوصاً من بلاد الشام والعراق واليمن) باتجاه **أمريكا**، بينما قصدت أعداد أخرى أوروبا وبخاصة من المغرب العربي وبلاد الشام ومصر.
- يقدر عدد المهاجرين العرب بنحو 18 مليوناً بحسب إحصائيات [الجامعة العربية](#)، وأوضح تقرير للجامعة العربية أن نحو 50% من الأطباء العرب، و23% من المهندسين و15% من العلماء يهاجرون إلى الولايات المتحدة و**كندا** سنوياً وأن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم. ويهاجر نحو 20% من خريجي الجامعات العربية إلى الخارج بسبب القيود المفروضة على حرية البحث العلمي والتفكير الحر. ويستقر 75% من المهاجرين العرب من ذوي الشهادات العليا في [الولايات المتحدة](#) و**كندا** و**بريطانيا**. ويشير التقرير إلى أن 34% من [الأطباء](#) في [بريطانيا](#) هم من [العرب](#) (عبد السلام، محمد، 2021، صفحة 219).

ثانياً: **الديانات:** اعتنق العرب في بداية عهدهم ديانات مختلفة قائمة على [تعدد الآلهة](#)، أما اليوم فتتوزع الديانات في العالم العربي على الشكل الآتي:

- 1- **الإسلام:** يعتنق أغلب العرب [الإسلام](#) ديناً، ويتوزعون على عدة مذاهب منها:
 - **المذهب السني** بفروعه (الشوافع ، الأحناف، المالكية، الحنابلة) ويتواجدون في جميع الدول العربية .
 - **المذهب الإسلامي الشيعي** ويتفرع عنه المذهب [الجعفري](#) الذي ينتشر في [العراق](#)، حيث يتواجد أغلب الشيعة العراقيين في جنوب ووسط العراق في محافظات [بغداد](#)، [النجف](#)، [كربلاء](#)، [واسط](#)، [ميسان](#) ، [القادسية](#)، [بابل](#)، [ذي قار](#)، [محافظة المثنى](#)، [البصرة](#)، والبحارنه في شرق الجزيرة العربية في [البحرين](#) و**القطيف** و**الأحساء**، وفي لبنان [جبل عامل](#) في [جنوب لبنان](#) وضاحية بيروت الجنوبية وسهل البقاع [بعلبك-الهرمل](#).
 - **الطائفة العلوية** ينتشرون أتباعها على [الساحل السوري](#) في [طرطوس](#) و**اللاذقية** وبعض مناطق [حمص](#) و [حماه](#) وقلة في شمال لبنان.
 - **الطائفة الإسماعيلية** وأتباعها ينتشرون بين بعض القبائل في [منطقة نجران](#) جنوب السعودية وفي بعض مناطق اليمن مثل حراز وبعض مناطق سوريا مثل [السلمية](#) و**الطائفة الزيدية** وينتشرون في بعض محافظات شمال اليمن مثل [صنعاء](#) ، [صعدة](#) ، [عمران](#) ، [حجة](#) ، [ريمة](#) ، [ذمار](#) ، [الجوف](#).
 - وهناك قلة تتبع المذهب [الإباضي](#) خاصة في [عُمان](#) و**بنو ميزاب** في الجزائر.

- 2- **المسيحية**: تعتبر **المسيحية** ثاني أكثر الديانات انتشاراً بين العرب، ويتوزع أتباعها في **بلاد الشام ومصر** بشكل رئيسي، وفي **العراق والمغرب العربي** إلى حد أقل، وهم بأغلبهم يتبعون **الكنائس الشرقية**، مثل **الكنيسة القبطية الأرثوذكسية**، و**كنيسة الروم الأرثوذكس** و**كنيسة الروم الكاثوليك**، و**الكنائس السريانية** المختلفة.
- 3- بالإضافة إلى ذلك هناك ديانات أقل انتشاراً بين العرب يُشكل أتباعها أقلية قليلة العدد، من شاكلة: **اليهودية**، و**الصابئة المندائية**، و**البهائية** (عزالدين نجلاء، صفحة 42).

ثالثاً: الأعراق: تؤكد المنظمات الدولية والمتخصصين بالتاريخ الإنساني بأن الأقليات والفوارق البشرية والاجتماعية والطبقية قد وجدت منذ القدم، نتيجة عدم استقرار الجماعات السكانية عبر التاريخ، ومن جراء تشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للقوى البشرية، وعلى هذا الأساس تكونت الفوارق في البنى الاجتماعية والبشرية المختلفة، ونشأ الاختلاف في توزيع الثروات والموارد وأدت إلى ظهور مستغل ومستغل، فنشأت أقليات محكومة ومضطهدة من قبل الأكثرية. وبذلك أصبحت مسألة الأغلبية والأقلية محور غالبية الصراعات حول الحقوق والمواطنة والموارد والأرض منذ أقدم العصور وحتى اليوم. العالم العربي يضم أعداداً كبيرة من الأقليات العرقية والدينية والقومية وتقدر الدراسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وجود ما يقارب 8000 أقلية دينية وقومية كبيرة وصغيرة في العالم يتجاوز مجموع أفرادها المليار نسمة تخضع للتمييز والاضطهاد والقتل بشكل مستمر من قبل الأكثرية. لا يوجد تعريف متفق عليه بشكل كامل حول الأقليات في العالم، وينسحب هذا الأمر على الأقليات في الوطن العربي، ورغم أن تعبير الأقلية يدل بشكل تام على شعور ضمني بالتفوق والاستعلاء من قبل الأكثرية إلا أن الأقليات تعرف بشكل عام " بأنها تجمعات بشرية ذات خصائص معينة تختلف عن مثيلاتها في مجتمعات الأكثرية، ولكل أقلية سماتها القومية أو الإثنية أو الدينية المشتركة بين أفرادها ". وتأخذ هذه الأقليات تسميات مختلفة تدل على جذورها وأصولها وهويتها الاجتماعية. فهناك مثلاً " الأقلية القومية والأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية المذهبية وغيرها، وهذه الأقليات ذات هويات متعددة تجتمع فيها عناصر العرق والدين والأصل واللغة والعادات والتقاليد والتراث والتاريخ تختلف فيها عن الأكثرية (عبد السلام، محمد، 2021) عادة ما تعيش الأقليات في ظل حكم الأكثرية التي تمارس ضدها التمييز العنصري، ما يولد الصراعات التي تنشب من حين إلى آخر في الكثير من بلدان العالم في الوقت الحاضر. ونتيجة للاضطهاد اليومي الذي تتعرض له الأقليات سعت الأمم المتحدة من جانبها لضمان حقوقها والاعتراف بالخصيصة القانونية لها وحققها في الوجود من خلال إصدارها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10/12/1948 الذي ينص على مبدأ الحقوق المتساوية والثابتة على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم لجميع أعضاء الأسرة الدولية، إضافة الى اتفاقية منع الإبادة الجماعية (genocide) لعام 1948 والعديد من الاتفاقيات التي تخص التعليم والحقوق المدنية والسياسية وغيرها وفي إلزام الدول الموقعة اتخاذ كل التدابير المتعلقة بهذه الحقوق.

تضم خارطة العالم العربي العديد من الأقليات الدينية والإثنية على الشكل الآتي:

- 1- في العراق يوجد الشبك، الأرمن، الصابئة المندائيين، الكلدان، الآشوريين، السريان، الأيزيديين، التركمان، الأكراد.
- 2- في لبنان يتواجد الشيعة، الدروز، المسيحيون، الأكراد، الترك، العلويون.
- 3- في سوريا يتواجد العلويون، الدروز، الإسماعيليون، المسيحيون، الأكراد، الترك، الشركس.
- 4- في مصر يتواجد الأقباط، النوبيون، البربر.
- 5- في السودان يتواجد المسيحيون في الجنوب والمسلمون من قبائل طوائف فور ومسالييت وزغاوة، في غرب السودان.

وقد وجدت منظّمة حقوق الإنسان الدوليّة (هيومن رايتس ووتش) أدلة قاطعة على أن غالبية الأنظمة العربيّة الحاكمة تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر شكلاً من أشكال الاضطهاد ضدّ الأقليّات في بلدانها قد يصل بعضها حدّ القتل والتطهير العرقيّ ما تسبّب في كثير من الأحيان تبريراً للتدخل الخارجي في الشؤون العربيّة (حيدر، فايز، 2009).

رابعاً: النقل والمواصلات

مع التطوّر الحاصل في وسائل النقل والتواصل والاتصالات، أصبح وجود القطاعات مؤشراً من مؤشرات قوّة الدولة. فحركة نقل البضائع والأشخاص والإرسال التلفزيوني عبر الفضائيات وتأثيرها المباشر على السكّان كلّها عوامل قوّة للدولة.

ترتبط الدول العربيّة ببعضها البعض، عبر طرق طويلة تمرّ عبر [الصحاري والجبال والغابات](#). وتعدّ دول الخليج العربيّ أكثر الدول العربيّة تطوّراً في البنية التحتيّة. وتشهد بعض الدول العربيّة تصاعداً ملحوظاً في إنشاء وتطوير البنية التحتيّة، في حين تقتقد [السودان وموريتانيا والصومال واليمن](#) إلى البنية التحتيّة الأساسيّة. من ناحية أخرى، تشهد دول مثل [ليبيا وسوريا والعراق](#) دماراً نسبياً بسبب الحروب الأهليّة والنزاعات (عزالدين، نجلاء، صفحة 40).

1- **النقل الجوي:** منذ بدايات القرن العشرين، تطوّر النقل الجويّ في العالم العربيّ كثيراً، ويعود الفضل إلى تطوّر السياحة في دول مثل [مصر وتونس والإمارات العربيّة المتّحدة والسعوديّة](#) وغيرها. ويعتبر [مطار دبي الدوليّ](#) أكبر مطار عربيّ والثاني عشر عالمياً، واحتل [مطار القاهرة الدوليّ](#) المركز الثاني و [مطار شرم الشيخ الدوليّ](#) المركز الثالث على مستوى القارة [الأفريقيّة](#) (عبد السلام، محمد، 2021 صفحة 224).

2- النقل البريّ ويشمل:

- **السكك الحديدية:** تحتضن مصر أقدم سكة حديد في الوطن العربيّ و [أفريقيّا](#) والتي بنيت عام 1854 من قبل [الخدوي عباس الأول](#). وهذه الشبكة هي الأكثر شمولاً في الوطن العربيّ. وتعدّ أيضاً سكك حديد السودان من أقدم سكك الحديد في الوطن العربيّ، فقد بدأ إنشاؤها عام 1875 م من مدينة [وادي حلفا](#) إلى [الخرطوم](#) على يد القوّات البريطانيّة والمصريّة، ووصل طول الخطوط الحديدية في السودان إلى 4578 كيلومتراً. أما الآن فقد بدأ إنشاء امتدادات جديدة لخطوط سكة الحديد. وفي عام 1916، أنشأ [العثمانيّون](#) خط [سكة حديد الحجاز](#) الذي ربط [دمشق بالحجاز](#) مروراً بمدن شامية عديدة. يوجد في المغرب العربيّ خط [سوق أهراس-غار الدماء](#) والذي يربط [الجزائر](#) مع [المغرب وتونس](#)، لكن الخط أغلق بين [المغرب والجزائر](#) بسبب التوتر السياسيّ بين حكام البلدين. وفي الجزء الآسيوي، تم ربط جميع الدول العربيّة تقريباً بواسطة السكك الحديدية. (عز الدين، نجلاء، ص43). في الخليج العربيّ، تسعى كلّ من السعوديّة وقطر والإمارات لإنشاء شبكات سكك حديدية خليجيّة سيبلغ طولها نحو 2177 كيلومتراً. ففي السعوديّة أنشئت شبكة قطارات حديثة وسريعة تسير بسرعة تصل إلى 200 كم/ساعة وسيبلغ مجموع طول الخطوط الداخليّة 7200 كم، وستربط الشبكة مناطق السعوديّة المختلفة والإمارات والأردن.

في سوريا توجد شبكة سكك حديدية تربط المدن الرئيسيّة فهناك خط حلب - اللاذقية، وخط حلب - دمشق الذي يمر بحماة وحمص، وخط اللاذقية - دمشق الذي يمرّ بطرطوس وحمص. تعتبر خطوط السكك الحديدية الأكثر تشعّباً تلك التي تربط [العراق بسوريا](#)، حيث ترتبط سوريا والعراق بخطين حديديّين أحدهما يربط حلب بالموصل والآخر يربط طرطوس ببغداد. كما يوجد

سكك حديد عراقية تمرّ عبر [سوريا](#) إلى [تركيا](#). تجدر الإشارة إلى أنّ أغلب الخطوط والشبكات في سوريا والعراق تعطلت بسبب الأحداث. وتوجد مشاريع تكاملية عربية جديدة تحت الإنشاء لتطوير خطوط السكك الحديدية مثل ربط مدينة [أبو سمبل](#) في مصر مع مدينة [وادي حلفا](#) في السودان.

- **خطوط المترو والقطار الخفيف:** أنشئ أول خط عربي لمترو الأنفاق في [القاهرة](#)، و**مترو القاهرة** هو أول خط مترو يتمّ تسييره في قارة أفريقيا، وهو يعدّ أحد أهم وسائل المواصلات في [القاهرة](#). كان **مترو الجزائر** ثاني شبكة لقطار الأنفاق في الوطن العربي، حيث وضعت خطط المشروع في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين وتأخرت بداية الأشغال فيه حتى عام 1993، وكان تقدمها بطيئاً بسبب انهيار أسعار النفط و**تدهور الوضع الأمني في الجزائر** ولم يبدأ تشغيل القطارات في المشروع إلا في عام 2011. وفي عام 2009، أقيم **مترو دبي** الذي يشكّل حلقة ربط رئيسية مع **مطار دبي الدولي**. هناك خطط لإنشاء خطوط المترو بين مختلف المناطق العربية، ولكن أغلب هذه المشاريع توقفت بسبب الأحداث الأمنية التي يشهدها العالم العربي (عبد السلام، محمد، صفحة 218-222).

- **خامساً: التعليم:** ورد في تقرير للبنك الدولي للعام 2022 أنّه يوجد تفاوت بنسب المتعلمين في الدول العربية، وإنّ نوعية التعليم في الوطن العربي تتراجع مقارنة مع المناطق الأخرى، وهي تحتاج إلى إصلاح عاجل. جاء في التقرير أيضاً أن الدول العربية قد جعلت تحسين التعليم على رأس أولوياتها، لأن ذلك يسير جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية. ولكن المنطقة لم تشهد زيادة في محو الأمية والالتحاق بالمدارس، عكس آسيا وأميركا اللاتينية، فجاءت كلّ من جيبوتي واليمن والعراق وموريتانيا أسوأ الإصلاحيين في المجال التعليمي، أما الأردن والكويت فخطت خطوات في الإصلاح التعليمي. أما في قطر، فقد كشف الصندوق القطري النقاب عن تمويل 145 مشروعاً بحثياً من 14 مؤسسة قطرية، بالتعاون مع 134 مؤسسة بحثية عالمية من 25 دولة في جميع المجالات الرئيسية للبحوث: الصحة والطب، التكنولوجيا وتقنية المعلومات، العلوم الاجتماعية، العلوم الزراعية، العلوم الطبيعية، الإنسانيات. وتسعى مصر إلى تطوير المستوى التعليمي، لذلك تدرس تطبيق فكرة التجربة التركية في التعليم المهني.

يوجد العديد من المؤسسات التعليمية الكبيرة والتي تهدف إلى تطوير المستوى التعليمي على مستوى الوطن العربي منها اتحاد الجامعات العربية، المجلس الدولي للغة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

تجدر الإشارة إلى أنه على مستوى التعليم الجامعي فإن أغلب الأقطار العربية تستعمل اللغة الإنجليزية أو الفرنسية كلغة للتدريس، خصوصاً عند تدريس المواد العلمية، ما يدلّ هذا على ضعف وقلة المصادر العلمية المكتوبة بالعربية والاستهتار بها (عبد السلام، محمد، صفحة 2019).

سادساً: النظام السياسي: تتميز معظم الأنظمة السياسية العربية بهشاشة شرعيتها، إذ أن غالبية الحكّام لم يصلوا إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية، لذلك فإنّ انتماء الشعب للنظام السياسي محدود أو هامشي، يكاد ينحصر في الخوف أو المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب. وغياب الشرعية يعني غياب أهم أسس الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية. من ناحية أخرى فإن الطبيعة الدكتاتورية (السلطوية) للنظام السياسي ذي "الشرعية" الهشة ترفض مشاركة الشعب أو القوى السياسية في القرار، وعادة ما تلجأ الدكتاتورية إلى القوة في التعامل مع الشعب، وإلى تقييد حرياته. هذه الطبيعة السلطوية كانت سبباً أساسياً في ردود فعل شعبية عنيفة ضدّ النظام السياسي. وفي أحيان كثيرة كان السلاح والعنف هو الحكم في العلاقة ما بين السلطة السياسية المتسلطة وفئات أو

حركات سياسية معارضة لسياسات وقرارات النظام السياسي الحاكم في بعض الدول العربية. ومن هنا فإن غياب "الشرعية" للنظام السياسي نتيجة غياب دور أو إرادة الشعب بكل فئاته وطوائفه ومكوناته عن الاختيار الحر، أدت إلى صراعات ما بين السلطة السياسية من جهة، وما بين طوائف أو قوى "التنوع" من جهة أخرى.

هذه الحالات خلقت شخراً واسعاً بين الأنظمة والشعب المتنوع عرقياً ومذهبياً ودينياً وعشائرياً داخل الكيان أو الدولة العربية المعاصرة. وهذا ما أسهم في بروز السلوك التسلطي لرجال السلطة الأمر الذي تسبب ابتداءً من العام 2011 بتحركات وثورات ضد أنظمة الحكم شملت أغلب الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، العراق، ...) وبصراعات داخلية. ولقيت الصراعات الداخلية العربية اهتماماً خاصاً مع نهايات القرن العشرين من القوى الدولية والإقليمية ومن ذلك للأهمية الاستراتيجية لمنطقة العالم العربي، بالإضافة إلى تزايد خطورة وتأثير هذه الصراعات على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي (حسين، عدنان السيد، 1997، صفحة 193).

يستنتج من دراسة المقومات البشرية للعالم العربي أنه يتكون من 22 وحدة سياسية، ويوجد تنوع عرقي وديني في تكوينه البشري، ما يؤدي في بعض الحالات إلى نشوء نزاعات انفصالية. وأغلب الأنظمة العربية كانت أنظمة شمولية وغير ديمقراطية ما تسبب باندلاع الثورات في مختلف البلدان العربية والتي تهدف إلى تغيير الأنظمة الاستبدادية.

المطلب الثاني: مقومات القوة والضعف في الجغرافيا السياسية للعالم العربي.

من خلال تحليل الجغرافيا السياسية لعالم العربي وجدنا بأنه يملك الكثير من مقومات القوة التي يمكن أن تجعل منه وحدة سياسية إقليمية ودولية. ولكننا وجدنا خللاً كبيراً في المقومات البشرية للعالم العربي تشمل قطاع التعليم، الأنظمة السياسية العربية التي يركز حكمها على سياسة القمع والتخويف، كما وجدنا بأن تنوع الأعراق والأديان كاد يؤدي إلى حروب طاحنة وصراعات داخلية لا تنتهي. فما هي مقومات القوة والضعف في العالم العربي؟

الفرع الأول مقومات القوة

تتشكل مرتكزات القوة في الدولة مما تقدمه لها الجغرافيا السياسية ومن أهم هذه المرتكزات والعناصر:

أولاً: موقع استراتيجي مهم

يقع العالم العربي بين قارّات العالم القديم أوروبا وآسيا وأفريقيا، ويصل عبر طرقه البرية والبحرية بين البلدان والقارات، فهو طريق التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، وهو الموصل جنوباً إلى العمق الأفريقي وشرقاً إلى آسيا، ثم هو المطل غرباً عبر الأطلسي إلى العالم الجديد المتمثل بالقارة الأميركية، لذلك ارتبطت السياسة الدولية، بموقع العالم العربي الذي يحتم عليها أبعاداً استراتيجية خطيرة.

منحت الجغرافيا السياسية للعالم العربي موقعاً مميزاً في منطقة استراتيجية ما بين المحيط الأطلسي وآسيا – المحيط الهندي – الهضبة الإيرانية – والجسر البري للأناضول “آسيا الصغرى”، كما منحته العديد من الثروات الطبيعية والمقدّرات الفكرية والثقافية والاجتماعية والدينية، والتاريخ المشترك، كل هذه المقدّرات تؤهله كي يكون قوة ذات دور محوريّ وأساسيّ في موازين القوى الدوليّة (الدجاني، أحمد صدقي، 2000، صفحة 24-28).

ثانياً: وحدة اللغة العربية.

بالرغم من امتداد العالم العربيّ على مساحة 14 مليون كيلومتر مربع، فإن عامل اللغة يجمع العرب، إذ إن أكثر من 95% يتكلمون العربية، كما إنّ اللغة العربية هي اللغة الرسميّة لأغلب الأقطار العربيّة.

اللغة عامل أساسيّ لتمييز المجتمعات عن بعضها، وهي رابط من الروابط التي تجمع فئة معينة تتحدّث لغة مشتركة. واللغة العربيّة هي وعاء حقيقيّ لتاريخ الأُمّة العربيّة وتجاربها ونجاحاتها وإخفاقاتها ومفاهيمها وقيمتها من أيام الجاهلية، فكانت أحد عوامل تشكيل الأُمّة العربيّة، لأنها تختزن خصائصها وعوامل تكوينها، وفنونها وآدابها، وهي رابط ثقافيّ وعقليّ ووجدانيّ وروحيّ بين أبنائها، وعامل فعّال في نقل هذا كلّ من جيل إلى جيل في الأُمّة الواحدة، وتشكيل الوعي القادر على فهم الأُمّة وحاضرها وتاريخها وآمالها.

لذلك تؤدّي اللغة العربيّة دوراً في تجديد ثقافة الأُمّة وحضارتها، وأساساً ومرتكزاً لبناء الوعي القوميّ الوحدويّ العربيّ للمساهمة في نهوض الأُمّة وتطورها، كما إنّها توحد العواطف، وتسهم في إنتاج الوعي، وتنميّ الشعور بالانتماء إلى الأُمّة والافتخار به (الصاوي، علي، 1996).

اللغة العربيّة مرّت بعصر انحطاط كليّ في ظلّ الحكم العثمانيّ الذي دام أربعة قرون ونيف. ولكن في نهاية القرن الثامن عشر، بدأت تتبلور فكرة الوعي القوميّ العربيّ الحديث من خلال دعوة النهضة العربيّة إلى العروبة كرابط قوميّ يجمع بينهم. وقد ساهم أدباء وعلماء عرب من كافّة الطوائف والمذاهب والأديان في نشر الوعي القوميّ والتاريخيّ للأُمّة، والشعور بضرورة إحياء تراثها والوعي بمهمتها التاريخيّة ودورها الإنسانيّ ومشاركتها في تطور العالم.

حملت اللغة العربيّة جوانب الثقافة المختلفة لتتقلها وعياً بالأُمّة نفسها وتاريخها وبضرورة إصلاح مسيرتها، وتجديد تراثها وإحيائه بعامّة وتعزيز لغتها. وتعبّر المظاهر الحديثة للوعي القوميّ عن نفسها بالإشارة إلى الحضارة العربيّة ومضامينها ودورها في الإسهام في الحضارة الإنسانيّة عبر تجديد الثقافة العربيّة. لذلك فإنّ اللغة العربيّة هي عامل من عوامل القوة في العالم العربيّ وهي ركن أساسيّ في بناء الوعي القوميّ، وهي الأساس الذي يمكن أن ترتكز إليه فكرة الوحدة العربيّة (أحمد، أحمد يوسف، 2021).

ثالثاً: توافر مواد الطاقة

تملك الدول العربية ثروات طبيعية لا حد لها تشمل أغلب قطاعات الاقتصاد، بداية من البترول ومشتقاته، والغاز الطبيعي وصولاً للزراعة والمعادن، وحتى الثروة السمكية والثروة الحيوانية، حيث تمتلئ الدول العربية بالكنوز والثروات، كما تمتلك الدول العربية أكبر احتياط نفطي في العالم ومن أبرز دوله المنتجة للنفط؛ ليبيا والإمارات العربية المتحدة، والكويت والعراق، والمملكة العربية السعودية، كما تمتلك هذه الدول ثروة معدنية مهمة وفيما يلي أهم الثروات الطبيعية في الوطن العربي:

- 1- الغاز الطبيعي حيث تحوز الدول العربية على أهم احتياطات الغاز الطبيعي، وهذا يتضح تماماً من امتلاكها ما يزيد عن الربع من الاحتياطي العالمي، وقد أصدرت الأوبك تقريراً مفاده أن احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية يبلغ نحو أربع وخمسين تريليون متر مكعب، أي ما يعادل سبع وعشرون ونصف بالمائة من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي. وهناك دولتان عربيتان من بين اللائحة التي تضمن أكبر منتجي الغاز الطبيعي، وهما على التوالي المملكة العربية السعودية، ودولة الجزائر، كما أن رابع منتج للغاز الطبيعي على مستوى العالم هي دولة قطر، وثاني مصدر له لتحتل مكانة كبيرة في هذا الشأن، كما تتصدر دولة قطر الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، على مستوى العالم.
- 2- المعادن تحوز الدول العربية على كم هائل ومهم من المعادن بالرغم من أنه غير مستغل على الإطلاق بشكل كافٍ، وذلك لأسباب متعددة، وتوجد المعادن في المنطقة العربية في شكل حديد وزنك ونحاس وفحم الحجري، وفوسفات (قلعجية، وسيم خليل، صفحة 40-44).
- 3- البترول العربي يشكل أساس الاقتصاد العربي في كثير من الأقطار العربية، وغدا الخليج العربي أو خليج الزيت، مركز التصدير النفطي الأول في العالم عبر البحر الأحمر وقناة السويس وصولاً إلى العالم، لذلك برز الاهتمام الدولي الكبير بأوضاع الخليج العربي.

رابعاً: الثروتين؛ الزراعية والحيوانية

تعتبر الثروتين الزراعية والحيوانية في الوطن العربي من أهم ثرواته إلا أنها لا تلقى الاهتمام الكافي الذي يجب أن تتأله، وتتمثل الثروة الزراعية في الوطن العربي فيما يلي:

إنتاج الحبوب ومن أهمها القمح ويوجد كذلك الشعير والذرة التي تنتجها دول المغرب العربي، وبعض الدول مثل سوريا، العراق، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية. لم تكن زراعة الأرز موجودة سوى في مصر والسودان فقط، حتى صدرت القرارات المصرية مؤخراً عام 2008 بالحد والتقليل من زراعة الأرز والاعتماد على الاستيراد بدل من الزراعة لأسباب سياسية غير واضحة، ما أدى للتأثير على زراعة الأرز في مصر.

وتتمثل الثروة الحيوانية في الوطن العربي فيما يلي:

تتنوع الثروة الحيوانية في الوطن العربي وتشمل على الإبل، والماعز، والأغنام، والخيل والخيول، والحمير والبغال، والأبقار، وتشتهر الصومال، بالإنتاج الحيواني في الماعز، وتنتشر تربية الإبل في العديد من الدول العربية من بينهم السودان والصومال (أحمد، أحمد يوسف).

جغرافيا السياسية للعالم العربي لذلك ارتبطت السياسة الدولية، بموقع العالم العربي الذي يحتم عليه أبعاداً استراتيجية خطيرة.

الفرع الثاني: نقاط الضعف.

تبرز أهمية دراسة وتحليل الجغرافيا السياسية لأي وحدة سياسية من خلال منهج تحليل القوة، بأنها تُظهر للباحث، ليس فقط مكان القوة في الوحدة السياسية قيد الدراسة، بل تضيء على مكامن الضعف والخلل الموجودة بالواقع، لذلك سنعمد في هذا الفرع على إبراز نقاط الضعف الموجودة في الجغرافيا السياسية للعالم العربي على الشكل الآتي:

أولاً: أزمة الشرعية " للسلطة السياسية الحاكمة

يغلب على السلطة السياسية الحاكمة في العالم العربي ضعف أو هشاشة الشرعية التي تستند إليها، فأغلب الأنظمة العربية تعيش "أزمة شرعية" كونها لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية. لذا فإن انتماء الشعب للنظام السياسي محدود أو هامشي، يكاد ينحصر في الخوف أو المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب. وغياب الشرعية يعني غياب أهم أسس الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية. كما نجد أن أغلبية الأنظمة العربية لا تعترف بالتنوع العرقي أو المذهبي أو الديني أو العشائري وبالقوق السياسية المشروعة لهؤلاء، ويتم التعامل معهم بالسلوك التسلطي، ما قد يتسبب بأزمات وصراعات داخلية (عساف، ساسين، صفحة 158).

تجدر الإشارة إلى أن "قوى التنوع" المؤيدة للنظام السياسي غير الديمقراطي تحصل في أغلب الأحيان على امتيازات خاصة على حساب بقية الشعب، ما يؤدي إلى خلق فجوة بين المواطنين تنتج عنها حالات الحقد والعداء بسبب امتيازات "الأقلية" وعامة الشعب، وقد تتطور لاحقاً إلى علاقة تضاد في المصالح وعلاقات صراع وعنف.

من ناحية أخرى فإن الطبيعة الدكتاتورية (التسلطية) للنظام السياسي ذي "الشرعية" الهشة ترفض مشاركة الشعب أو القوى السياسية في القرار، وعادة ما تلجأ الدكتاتورية إلى القوة في التعامل مع الشعب، وإلى تقييد حرياته. هذه الطبيعة التسلطية كانت سبباً أساسياً في ردود فعل شعبية عنيفة ضد الأنظمة السياسية العربية، وفي أحيان كثيرة كان السلاح والعنف هو الحكم في العلاقة ما بين السلطة السياسية المتسلطة وفئات أو حركات سياسية معارضة لسياسات السلطة الحاكمة والنظام، وتوسعت هذه الاحتجاجات اعتباراً من العام 2011 وأدت إلى حالات فوضى وإلى تغيير بعض الأنظمة والرؤساء في بعض الدول العربية (حسين، عدنان السيد، صفحة 193).

من هنا فإن غياب "الشرعية" للنظام السياسي نتيجة غياب دور أو إرادة الشعب بكل فئاته وطوائفه ومكوناته عن الاختيار الحر، أدت إلى صراعات ما بين السلطة السياسية من جهة، وما بين طوائف أو قوى "التنوع" من جهة أخرى.

ثانياً: "غربة" السلطة السياسية (النظام السياسي القطري) سياسياً وثقافياً عن محيطها الشعبي.

المقصود بـ "غربة" السلطة السياسية هو التباعد وربما التعارض ما بين الانتماء الثقافي والأيدولوجي للشعب ولأمة وما بين الانتماء الثقافي والأيدولوجي للسلطة الحاكمة. فالشعب يغلب عليه الانتماء الحضاري العربي والإسلامي، في حين أن السلطة السياسية يغلب عليها الانتماء الحزبي أو الفئوي أو الشخصي على صعيد السلوك والممارسة. وكذلك فإن هذا التباعد أو التعارض ما بين الطرفين ثقافياً وأيدولوجياً تبعه "غربة سياسية"، فالشعب يرغب "بالإرادة السياسية المستقلة والحرّة" للدولة، والنظام السياسي يسير في السياسات (الغربية والأجنبية) التي تدعم استمراريتها. وهذه "الغربة" الثقافية الأيدولوجية والسياسية توافقت مع حالة الإحباط الشعبي العام من "فشل السلطة السياسية الحاكمة" في إدارة قضايا الوطن المحلية (تحقيق التنمية الشاملة، توفير الحريات، القضاء على الفقر والبطالة ... إلخ)، أو الفشل في قضايا الوطن الخارجية مثل قضية فلسطين (عساف، ساسين، صفحة 158).

ونتيجة هذه "الغربة والفشل" لم تعد "الدولة" قادرة على تحصيل شرعيتها من الأمة أو الشعب لذا لجأت إلى القوة المادية المجردة، وهو ما دفع إلى نزاعات بينها وبين حركات معارضة داخلية مسلحة في عدد من الدول العربية.

ثالثاً: "الجهل" الديني والجهل بالتاريخ السياسي للمجتمع العربي

كما هو معروف الإسلام هو الدين السائد في العالم العربي، هذا الدين ذو الطبيعة الديناميكية والقوة الأيدولوجية، تم التعامل معه بجهل في أسسه ومضامينه ومقاصده العامة، لإبعاده عن العصر ومقتضياته، حيث تم وضعه في "غربة" و"عزلة" حضارية. والجهل هو مصدر أساسي للعنف، هو عدو الإنسان والمجتمعات الإنسانية عموماً. فعلى الرغم من أن الإسلام دين "الحوار" و "التعارف" و"الوسطية" و"العالمية"، أي الانفتاح الحضاري مع الآخر داخل المجتمع العربي أو خارجه، وبشكل آخر، فإن التعامل مع الإسلام بجهل ووضعه في أطر ضيقة و"غربة" و"عزلة" وغلقة عن عالم الاجتهاد في متغيرات العصر وحصره في دائرة "الجمود" الفكري، وإبعاده عن طبيعته الوسطية يؤسس مناخاً للتشدد. كما إن "الجهل" وضعف حركة "الوعي بالتاريخ و السياسة من قبل أفراد أو اتباع الكيانات، أدى إلى تعصب عرقي، فضعفت حركة "الوعي" وراجت المغالطات التاريخية التي تشوّه الحقائق التي أحاطت بالكيانات العرقية، ما أدى إلى تكوين ثقافي عرقي ذي طبيعة "مقهورة"، كونه تم استغلال واقع الكيانات العرقية، بشكل يخدم مصالح السلطة الحاكمة الأمر الذي دفعهم إلى الشعور "بالظلم والقهر" بشكل دفعهم إلى المزيد من التعصب العرقي (عساف، ساسين).

رابعاً: غياب وضوح أو هشاشة العلاقة "التعاقدية" العادلة بين الدولة وطوائفها المختلفة

لدى العديد من الدول العربية صراعات داخلية بين السلطة السياسية من جهة والأقليات العرقية أو الدينية من جهة أخرى، بسبب غياب أي علاقة "تعاقدية" واضحة وملزمة وفي نفس الوقت عادلة. والعلاقة التعاقدية قد تكون من خلال اتفاقيات أو معاهدات بين الطرفين، أو من خلال دستور يُعرّف كل طرف بحقوقه وواجباته وأحياناً قد تكون العلاقة التعاقدية واضحة ببندوها والتزاماتها، ولكن قد توجد ملاحظة أو عدم التزام أو تطبيق لهذه العلاقة التعاقدية من أحد الطرفين لأسباب تتعلق بمتغيرات مستجدة محلية أو إقليمية أو دولية، تغير أو تؤثر على مصالح النظام السياسي أو النخبة السياسية أو قيادات الأقليات. وربما تجربة العراق مع الأكراد أوضح مثال على ذلك، فرغم وجود علاقة تعاقدية بين السلطة السياسية والكيان الكردي تمثل على شكل "حكم ذاتي"، إلا أنّ المستجدات التي خلقتها حرب الخليج الثانية أدت إلى عدم التزام بها. في حين أن تجربة السودان مع جنوبه تتعلق بالاختلاف حول بنود العلاقة التعاقدية بين النظام السياسي والقوى الفاعلة داخل أقليات منطقة الجنوب السوداني.

لدى العديد من الدول العربية صراعات داخلية بين السلطة السياسية من جهة والأقليات العرقية أو الدينية من جهة أخرى، بسبب غياب علاقة "تعاقدية" واضحة وملزمة بسبب غياب البعد المؤسسي للعلاقة التعاقدية ما يجعلها غير مستمرة أو مستقرة؛ بسبب "فردية" السلطة السياسية ومزاجياتها أو بسبب تغير طبيعة النظام السياسي أو تغيير الارتباطات "الخارجية" للقوى الفاعلة لدى العديد من الأقليات العرقية أو الدينية (حسين، عدنان السيد).

خامساً: التكوين القسري للدولة القطرية في العالم العربي (أزمة الدولة القطرية)

بعد انهيار الحكم العثماني للعالم العربي قامت قوى الاحتلال البريطانية والفرنسية بتقسيم العالم العربي إلى كيانات قطرية؛ فعملية نشوء هذه الكيانات القطرية العربية تمت بشكل قسري، ولم يتم جعل الحدود السياسية للدولة القطرية متجانسة مع الحدود الثقافية والاجتماعية أو العرقية أو القبلية والعشائرية؛ بمعنى آخر استقطبت الدولة القطرية مجتمعات غير متجانسة بل متصارعة أحياناً عرقياً أو طائفيّاً أو عشائريّاً أو مذهبيّاً.

هذا التكوين أو النشوء القسري لكيانات قطرية جعل من الدول العربية القطرية في بعض الأحيان مرتعاً للصراعات والحروب التي قد تستغلها جهات خارجية لتشرع تدخلاتها بحجج مختلفة ومنها حماية الأقليات. فالمادة الأولى من اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦ قضت بسيطرة فرنسا على سوريا ولبنان واندكترا على العراق. وجاء في المادة الخامسة: "تكون إسكندرونة ميناءً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الإنكليزية" وبعد أربع سنوات قضى مؤتمر "سان ريمو" ١٩٢٠ بتقسيم سوريا إلى ثلاثة أقسام: فلسطين، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والإنكليزي مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور والعراق تحت الانتداب الإنكليزي. هكذا مهدت هذه الاتفاقيات إلى إقامة دول مستقلة في بلاد الشام، بعدما كانت موحدة سياسياً.

خضع ترسيم الحدود بين الدول العربية إلى مزاجية الاستعمار ومساوئه. وهكذا تم تخطيط الحدود العراقية-السورية والحدود السورية الأردنية بموجب الاتفاق الفرنسي-البريطاني في ١٢/٢٢/١٩٢٠، ثم حُدّدت في بروتوكول باريس عام ١٩٣١ الحدود

السورية-الفلسطينية، ولم يتم ترسيم الحدود بين لبنان وسورية على اعتبار أن الانتداب واحد للدولتين، ما تسبب بمشكلات سياسية وأمنية بين البلدين. كما لم يتم ترسيم الحدود بصورة نهائية بين المملكة العربية السعودية، واليمن وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسواها، كما لا يوجد ترسيم دقيق للحدود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية.

عمليات التخطيط والترسيم خضعت للمصالح الاستعمارية المتعددة والمختلفة ولمنع العرب من تحقيق وحدتهم السياسية، فهذا التكوين القسري للدولة القطرية فشل في تكوين هوية ثقافية موحدة للأمة العربية تلبي متطلبات واحتياجاتها، وتأخذ بعين الاعتبار قدرتها على أدائها وظيفتها السياسية والأمنية للأمة (أحمد، يوسف أحمد، 2021).

سادساً: غياب "الضابط الحضاري" عند الاختلاف

إن "التعددية" في المجتمعات هي سمة إنسانية، سواء أكانت "تعددية" عرقية بأشكالها المختلفة من اللون أو الأصل أو الجنس والعرق ... إلخ، أو تعددية ثقافية، أو تعددية قبلية وعشائرية، والتي تؤدي فيها اختلاف العادات والتقاليد والخصائص المحلية للشعوب دوراً أساسياً. كما أن هناك اختلاف في الأديان، أو المذاهب في الدين الواحد.

إن مفهوم "الضابط الحضاري" هو السلوك الإيجابي تجاه التعددية، وبمعنى آخر هو السلوك الحضاري عند الاختلاف مع "الآخر" سواء من حيث الاستعداد لـ "الاعتراف" أو "قبول" وجود الآخر أو قبول التعايش مع "الاختلاف" الفكري أو السياسي أو العرقي أو الديني مع الآخر. وفي نفس الوقت، الوصول إلى حل الصراعات مع "الآخر" في المجتمع من خلال الوسائل السلمية بدلاً من وسائل العنف والقوة المادية أو المسلحة.

في الواقع، فإن غياب هذا "الضابط الحضاري" في علاقات طوائف المجتمع العرقية أو الدينية تجاه بعضها البعض في الدولة القطرية العربية، أو في علاقة الأقليات مع السلطة السياسية في الكيانات القطرية العربية، أدى إلى العديد من الصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية.

وفي هذا السياق يمكن أن تطرح قضية هيمنة "الأقلية" على "الأغلبية" في بعض الكيانات القطرية العربية مع عجز هذه الأقلية، غالباً، عن الحصول على "شرعية" الأغلبية بالإرادة الحرة. وفي نفس الوقت رفض هذه الأقلية أن تأخذ موقعها و"حجمها" الطبيعي ضمن فئات وطوائف المجتمع المختلفة؛ مما يدفعها إلى استخدام "شرعية القوة" المادية للمحافظة على موقعها الاستثنائي. وفي المقابل، فإن "تجاهل أو استثناء" أو عدم "اعتراف" الأغلبية بحقوق الأقلية السياسية والثقافية، أو اضطهادها يدفعها إلى اللجوء إلى القوة المادية لرفع الظلم والحصول على حقوقها. وكلا الوضعين تسببا في نزاعات مسلحة في بعض الدول العربية.

سابعاً: دور "النخبة" في النظام السياسي أو الأقليات

من المعروف أن النخبة السياسية هي المركز الذي يستحوذ على القوة، أو مركز امتلاك القوة في الدولة أو النظام السياسي. هي صفوة القوة السياسية، والقاطرة التي تشد حركة التطور والتنمية إلى مساراتها المتنوعة، فإذا سلكت القاطرة مسارها الصحيح وتمتعت بقوة دفع مناسبة ازدهرت التنمية واستمر التطور.

على صعيد العالم العربي، أدت النخبة السياسية أو العسكرية في بعض الأحيان دوراً سلبياً في قيادة الأمة تمثل في إبعاد الدولة سياسياً وثقافياً عن مجتمعاتها، من خلال خلق طبقة ثقافية وسياسية "مستغربة" وبعيدة عن الطبيعة الثقافية والحضارية الذاتية للمجتمع العربي والإسلامي، مارست هيمنتها لإشباع رغباتها ومطامعها السياسية والاقتصادية في بنية الدولة والنظام السياسي، ما أنتج فساداً مالياً وإدارياً وسياسياً. وهو ما شكّل "إحباطاً" و"فقرًا" و"غياباً" للعدالة يقع على الشعب وفئاته المختلفة. كما لا يخفى على أحد أثر ودور الاضطهاد السياسي للدولة على خلق البيئة المناسبة للعنف والتوتر السياسي داخل المجتمع العربي الواحد.

غلب على النخب السياسية والثقافية العربية في بعض الأحيان "الارتباط الخارجي" و"الولاءات الخارجية"، وتنفيذ مصالح دول خارجية أو قوى دولية، على حساب المصلحة العامة للأقليات والدولة القطرية معاً، وهذه الأجواء والارتباطات الخارجية والتنافسات كانت تنعكس على شكل عنف وسلوك صراعي ما بين "الأقلية"، و"دولة الأغلبية" وربما حالنا السودان والعراق من أكثر الأمثلة وضوحاً (أحمد، يوسف أحمد، 2021).

ثامناً: وجود إشكاليات في الفكر العربي المعاصر

إن تأخر الفكر العربي المعاصر في وضع حلول للأزمات الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات العربية أنتج عدة الإشكاليات أدت إلى حدوث نزاعات داخلية عربية وأحياناً عربية - عربية، منها:

- غياب وجود "نظام حياة" أو "منظومة فكرية شاملة" لجوانب الحياة المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ما فتح المجال أمام الأنظمة السياسية للبحث عن "أنظمة مستوردة" بعيدة عن دائرة الحضارة العربية الإسلامية، لإدارة الحياة اليومية. تراوحت هذه الأنظمة ما بين الاشتراكية أو الرأسمالية الغربية. وهو ما أدى إلى تناقضات أيولوجية واجتماعية وسياسية داخل الكيان القطري الواحد.
- غياب "رؤية حضارية سياسية اجتماعية" تجاه العلاقة مع الأقليات العرقية غير العربية. فالفكر العربي المعاصر رغم دخوله عالم ممارسة السلطة، ومواجهته لمشكلات الواقع وتحدياته؛ منها مشكلات الأقليات غير العربية. إلا أن الفكر السياسي العربي المعاصر مازال يفتقر إلى رؤى منهجية نظرية أو فلسفية، وأسس فكرية حضارية واضحة ضمن مشروع نهضوي في كيفية التعامل مع مشكلة الأقليات. هذا القصور أدى إلى تخبط في عالم الممارسة السياسية والتخبط في السياسات العامة للدولة العربية تجاه هذه الأقليات إذ تعاملت الأنظمة السياسية مع الأقليات غير العربية ضمن رؤى "أمنية" ورؤى ذاتية وأنية ارتبطت بمصلحة النظام السياسي وليس بمصلحة الدولة، ورؤيتها الحضارية للعلاقات بين فئات المجتمع ووظائفه. وليس ضمن رؤى تتعلق بماهية علاقة الدولة مع الفرد والمجتمع، وطبيعة دور الدولة تجاه المجتمع.

إن العوامل الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية كانت ومازالت لها دور قوي ومؤثر أو فاعل في الصراعات الداخلية العربية، إلا أن نجاح هذه العوامل الخارجية في نمو الصراعات الداخلية العربية لم يكن ليتم لولا وجود العوامل الداخلية للنزاعات في الدول العربية؛ فالأصل هو قابلية البيئة الداخلية للتفاعل السلبي مع المؤثرات الخارجية (أحمد، يوسف أحمد، 2021).

تاسعاً: التدخل السلبي لقوى الاستعمار والاستشراق الناتج عن الإهمال المتعمد للسلطات العربية مع شعوبها.

انسجماً مع الواقع العربي المنقسم وتحقيلاً لمصالحها عمدت الدول الأجنبية الطامحة إلى استغلال الثغرات الموجودة في المجتمعات العربية وحاولت اختراقها من خلال جمعيات تبشيرية واستشراقية. هذه الجمعيات الأجنبية لعبت أدواراً مشبوهة في العالم العربي، فخلقت عزلة عدائية ثقافية ودينية ما بين الأقليات ومجتمع الأغلبية، ولعبت دوراً محورياً في تغذية الصراعات الأهلية العربية المبنية على العنصرية والطائفية، من خلال ترويج مغالطات تاريخية وثقافية بين طوائف المجتمع وبشكل أخص بين الأغلبية و"الأقلية"، بالإضافة إلى خلق المكائد السياسية والأحقاد بين فئات المجتمعات أنتج صراعات داخل الدولة العربية الواحدة.

كما أدت هذه الجمعيات دوراً واضحاً في تصاعد أو تصعيد الصراعات العربية العربية، والعربية الدولية كمشاكل تركيا وإيران مع الأكراد في العراق؛ وكذلك دور إثيوبيا وإريتريا وأوغندا في مشكلة جنوب السودان، وانعكاس الصراع العربي-الإسرائيلي على بعض الصراعات الداخلية العربية.

هذه الصراعات بين الدول العربية، كان لها نتائج سلبية حادة فاستدرجت القوى الإقليمية والدولية للتدخل، فبرزت مسألة التدخل في الشؤون الداخلية العربية، مما أدى في أحيان كثيرة إلى "تدويل" الصراعات الداخلية العربية، ونتاج عن هذا التدويل، تعقيد التسوية أو الحل لهذه الصراعات وإطالة أمدها ما جعل هذه الصراعات وسائل بيد القوى الخارجية لممارسة الضغط على القرار السياسي القطري العربي (حسين، عدنان السيد، صفحة 198).

هذا الواقع السلبي للعالم العربي جعل منه ساحة تتنافس فيها القوى الإقليمية والدولية إذ يعمل كل طرف على دعم القوى المتعاونة معه في صراعه الداخلي مع قوى الخصم الموالية للطرف الآخر (رندل جونثان، 1984، صفحة 155).

وقد استغل الكيان الإسرائيلي الثغرات الموجودة في الكيان العربي كونها تساعده في تحقيق أهدافه التي تتمثل بتحطيم وتفتيت هذا الجسد العربي لإضعاف مناعته ومقاومته للكيان الصهيوني (حبيب، كميل، 2002، صفحة 24).

وفي ضوء هذه الاستراتيجية أدت إسرائيل دوراً واضحاً في تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لأقليات طائفية /دينية، وعرقية في بعض الدول العربية، لتعزيز دورها في نزاعها وصراعها مع الدولة المركزية العربية، أو ضد قوى سياسية معارضة للوجود الإسرائيلي (عساف، ساسين، صفحة 154-155).

الخاتمة

أن الجغرافيا السياسية للعالم العربي تمنحه موقعاً استراتيجياً مهماً وحاكماً بكونه صلة الوصل بين أشرق والغرب ويتحكم بأهم الممرات المائية في العالم (قناة السويس، مضيق هرمز، مضيق جيب طاروق...)، ويزخر بثروات طبيعية نفطية هائلة، وثروات زراعية وصناعية مقبولة.

وبعد عرض المقومات الطبيعية والبشرية للعالم العربي تبين لنا أنه يمتلك نقاط قوة كثيرة في جغرافيته السياسية تؤهله في حال توافرت الظروف لتشكيل قوة إقليمية ودولية فاعلة. كما استطعنا استكشاف عدة نقاط ضعف تتعلق بالتعليم والنظام السياسي، وعدم القدرة على استثمار الثروات الأ بمساعدة أجنبية وهي في غالبيتها تتعلق بالبنية البشرية وبالنظام السياسي للوحدات السياسية المكونة للعالم العربي ومن أهم نقاط الضعف تلك التي تتمثل بالمنازعات الداخلية العربية العربية تعرقل تطور بلدانه وشعوبه وأنظمتها والاستفادة من مقومات القوة لديه،

الاستنتاجات

يستنتج من هذا البحث أن الجغرافيا السياسية للعالم العربي تمنحه موقعاً استراتيجياً مهماً وحاكماً بين أشرق والغرب ويتحكم بأهم الممرات المائية في العالم ويزخر بثروات طبيعية نفطية هائلة، وثروات زراعية وصناعية مقبولة، كل هذه العوامل والمقدرات تعتبر نقاط قوة في الجغرافيا السياسية للعالم العربي

كما يستنتج أن العالم العربي يفتقر إلى بعض الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الزراعية الخصبة وانتشار الصحاري الجافة وبضعف قطاع الصناعة وافتقاره للتطور التكنولوجي في المجالات كافة.

ولكن نقاط ضعفه الكبيرة تتعلق بالمقومات البشرية في جغرافيته السياسية لناحية العلاقة بين الشعوب والحكام في ظل غياب فاضح للديمقراطية حيث يعيش الحكام في غربة عن شعوبهم، ولناحية الخلافات الطائفية والمذهبية والعرقية بين الشعوب العربية، ولناحية الخلافات بين الدول العربية حيث تعتمد بعض الدول إلى الاستقواء بقوى خارجية لمحاربة الدول العربية الأخرى التي تختلف معها في السياسة والأهداف،

لذلك توصلنا إلى أن الفرضية الأولى لهذا البحث ما زالت الطاغية على المشهد العربي مشئت ومقسم الامر الذي يسهل على القوى الخارجية التدخل في شؤونها والسيطرة عليه.

الاقتراحات

لا بد من معالجة هذه السلبات من خلال وضع خطة مستقبلية تؤمن المصالحة ما بين الدول العربية فما بينها من جهة وبين الأنظمة وشعوبها من جهة ثانية على أساس حرية الإرادة والاختيار والمشاركة في القرار لإيجاد البيئة الوقائية المقاومة لمسببات الصراع الداخلية والخارجية، للتمكن من الاستفادة من نقاط القوة في الجغرافيا السياسية للعالم العربي وإبعاد شبح الهيمنة الأجنبية عليه. ونقترح وضع مخططاً لمعالجة كل نقاط الضعف عبر إجراء مصالحة بين الدولة العربية أولاً، وبين كل دولة ومجتمعها الداخلي ثانياً، وتعزيز حرية الإرادة والاختيار والمشاركة في القرار لإيجاد البيئة الوقائية المقاومة لمسببات الصراع الداخلية والخارجية، واستئصال أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية في جو من التعاون والتضامن العربي، والشعور بوحدانية الأمن القومي العربي ووضع أهداف مشتركة لكل العرب تقيم التدخلات الإقليمية والدولية في شؤونهم.

المراجع

أولاً: الكتب العربية

- 1- أحمد، أحمد يوسف. (2021). النظام العربي وآفاق المستقبل. منتدى عبد الحميد شومان، عمان.
- 2- الأسمر، خالد أحمد. (2019). جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا. ط1.
- 3- حبيب، كميل. (2002). السلم الإسرائيلي المسلح في أساسه وأهدافه. المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس.
- 4- حسين عدنان السيد. (1997) النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 5- حلاق، حسان. (2016). قضايا العالم العربي. دار النهضة العربية، بيروت.
- 6- الدجاني، أحمد صدقي. (2000). العرب ودائرة الحضارة الإسلامية. المستقبل العربي، لبنان.
- 7- سعودي، محمد عبد الغني. (1967). الوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
- 8- السوداني، محمد. (2018). توضيح مفهومي "الجغرافيا السياسية" و "الجيوسياسية". المكتبة الجغرافية، مصر
- 9- الصاوي، علي. (1996). النخبة السياسية في العالم العربي. مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة القاهرة.
- 10- عبد السلام محمد. (2021). الجغرافيا السياسية – دراسة نظرية وتطبيقات عالمية. دار الوفاء والنشر والتوزيع، مصر.
- 11- عز الدين، نجلاء. (1953). العالم العربي. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر. مصر.
- 12- عساف، ساسين. (2019). "الصهيونية والصراعات الأهلية". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 13- علوش، ناجي. (1986). الوطن العربي؛ الجغرافيا الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
- 14- قلعجية، وسيم خليل. (2019)، [روسيا الأوراسية](#) كقوة عظمى جيوبوليتيك [الصراع](#) دبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط، بيروت. ط1.

ثانياً: الكتب المترجمة

- 1- رندل، جونثان. (1984). حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان. ترجمة بشار رضا، العهد للنشر والتوزيع، لبنان.

ثالثاً: التقارير

- 1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019، نظرة عامة حول اقتصادات العالم العربي.

رابعاً: الصحف والمجلات

- الزوكة، محمد خليل. (2012). جغرافياً العالم العربي. دار المعرفة الجامعي للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية. العدد 2000.

خامساً: المواقع الالكترونية

- 2- شحادة، مأمون (2011). الوطن العربي والعالم تحديات وتغيرات، موقع بورصات www.borsat.com تاريخ الدخول 2023/3/14.
- 3- حيدر، فائز. (2020). سيكولوجية الفكر القومي العربي تجاه الأقليات. موقع الناس على الانترنت، تاريخ الدخول 2024/4/22، الرابط: <http://al-nnas.com/ARTICLE/FalHaydar/20arb.htm>

Geopolitics of the Arab World: Sources of Strength and Weakness

Elias Nemer Nasr

Abstract:

Geopolitics is the science concerned with studying the relationship between humans and their surrounding environment—that is, the geographical study of political phenomena and the relationship between geographical factors and political variables. It involves the study of the territory on which a state exists and the ways in which space, terrain, and climate affect the conditions of states and their populations (both human and natural resources). It is also influenced by neighboring countries and their circumstances.

The study of the geopolitics of the Arab world holds great significance, as it helps to identify its sources of strength and weakness, as well as the reasons behind regional and international competition to control it. Arab countries overlook the most strategic straits that control the world's maritime navigation routes from the Middle East to Europe. These include the Straits of Hormuz, Bab al-Mandeb, and the Suez Canal. These straits are decisive factors in the geopolitical reality of the Arab world, which controls the most vital global trade routes—by land, sea, and air—making the region a target of competition between regional and international powers.

Furthermore, the Arab world is rich in natural and mineral resources, most notably oil and gas, as well as deposits of gold, iron, aluminum, copper, zinc, and silver. This abundance renders it vulnerable to the ambitions of regional and global powers seeking to destabilize its countries and intervene in their affairs in order to control their wealth and resources.

Keywords: Geopolitics – Geographical environment – Political factors – Strategic straits – Natural resources – International competition